



كلية التجارة

قسم الرياضة والإحصاء والتأمين

قياس وتقييم الاداء الفنى لشركات التأمين من خلال العوامل المؤثرة على ناتج
الاكتتاب التأمينى بالتطبيق على التأمينات العامة

**Measuring and Evaluating the Technical Performance of
Insurance Companies by the Factors affecting Underwriting
activities applied to General Insurance**

بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير فى التأمين

مقدم من الباحث

أحمد سيد عبد الظاهر

المعيد بقسم الرياضة والإحصاء والتأمين

إشراف

الأستاذ الدكتور

حسنى أحمد الخولى

أستاذ ورئيس قسم والرياضة الاحصاء والتأمين بالكلية

2013م

بسم الله الرحمن الرحيم

**" ربنا لا تُزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدُنك
رحمة إنك أنت الوهاب "** صدق الله العظيم

سورة آل عمران الآية(8)

وعن فضل العلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " الدنيا ملعونة ،
ملعون ما فيها إلا ذكر الله تعالى، وما والاه ، وعالماً ، أو متعلماً "
رواه الترمذي وقال:حديث حسن

وقال صلوات الله وسلامه عليه " فضل العالم على العابد كفضلي على
أدناكم، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الله وملائكته
وأهل السموات والأرض حتى النملة في جحرها وحتى الحوت
ليصلون على معلمي الناس الخير " رواه الترمذي وقال:حديث حسن

إهداء

إلى روح والدي رحمه الله رحمةً واسعة وأسكنه فسيح جناته

إلى والدتي أطل الله في عمرها وبارك لنا فيها

إلى إخوتي سيناء وإيمان

إلى أساتذتي في جميع مراحل تعليميفضلاً و عرفاناً

إلى كل من ساهم وساعد في هذا العمل

شكر و تقدير

الحمد لله رب العالمين عدد خلقه وزنة عرشه ورضا نفسه ومداد كلماته،والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ،اللهم صلي على سيدنا محمد في الأولين وصلى على سيدنا محمد في الآخرين وصل اللهم على سيدنا محمد في الملاء الأعلى وفي عليين.

يسجد الباحث شكراً وحمداً لله تعالى على فضله وتوفيقه لإتمام هذا البحث، ويتوجه الباحث بخالص الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور/ **حسنى أحمد الخولى** استاذ ورئيس قسم الرياضة والتأمين بالكلية، لما قدمه للباحث من رعاية وعناية ،فكان بمثابة الأب والقوة لي قبل أن يكون استاذى، وكان فيض علمه مشعلاً ، وتوجيهاته مرشدا ، والذي هيا لي بإنسانيته الفائقة ،وأخلاقه الكريمة ، واتساع افقه ، إتمام هذا البحث بصورته هذه .

وبكل الامتنان والاعتزاز يتقدم الباحث بخالص الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور/ **محمد نادى عزت حسين** لتفضل سيادته مشكوراً بالاشتراك في لجنة المناقشة والحكم على هذا البحث ، وأدعو الله أن يزيده من علمه ، وان يجزيه عنى خير الجزاء .

كما يتقدم الباحث بجزيل الشكر والتقدير للسيد الاستاذ الدكتور/ **عادل أحمد موسى** لتفضل سيادته مشكوراً ،رغم مشاغله الكثيفة ، بالاشتراك في لجنة المناقشة والحكم على هذا البحث ، وأدعو الله أن يزيده من علمه ، وأن يجزيه عنى خير الجزاء .

وفى النهاية أسأل الله التوفيق والهدايه ، وأن يجعل هذا العمل نافعا، انه نعم المولى ونعم النصير

والله ولى التوفيق

الباحث

لجنة المناقشة والحكم

■ الأستاذ الدكتور / محمد نادى عزت حسين (رئيساً)

أستاذ الرياضة والتأمين بالكلية،
مدير مركز التعليم المفتوح بجامعة بنى سويف.

■ الأستاذ الدكتور / حسنى أحمد الخولى (مشرفاً وعضواً)

أستاذ ورئيس قسم الرياضة والتأمين بكلية التجارة

■ الأستاذ الدكتور / عادل أحمد موسى (عضواً)

رئيس مجلس الادارة، والعضو المنتدب لشركة مصر للتأمين

المشرف

قرار اللجنة وتاريخه

أولاً:- مقدمة

تتبلور أهم السياسات التأمينية لشركات التأمين في العديد من النواحي وهي ، 1-السياسة التسويقية،2- السياسة الاكتتابية،3- السياسة الاستثمارية ،4- سياسة إعادة التأمين، ولعل أهم هذه السياسات ونقطة انطلاق شركات التأمين نحو تحقيق أهدافها هي السياسة الاكتتابية ولكي يكتب لشركة التأمين البقاء والاستمرار في أداء عملها بدرجة معقولة من الربحية يجب عليها إتباع سياسة انتقاء سليمة ومتوازنة (وعبرة انتقاء الأخطار هي مفتاح عملية الاكتتاب) والهدف منها الحد من الانتقاء ضد صالح شركة التأمين (Anti- Selection) وعملية انتقاء الأخطار ليس الغرض منها تجنب الاكتتاب في الأخطار الرديئة فقط بل الهدف منها زيادة حجم وربحية العمليات التأمينية التي تقوم بها شركات التأمين عن طريق الاختيار الملائم للأخطار⁽¹⁾.

ونتيجة لذلك ، فان عملية الاكتتاب تعتبر من أهم واعقد العمليات التي يجب أن توليها شركات التأمين اهتماما خاصا ، حيث أن كل نتائج الأنشطة الأخرى من إصدار وتسعير وإعادة تأمين واستثمار تتوقف على ناتج عملية الاكتتاب حيث تعتبر عملية الاكتتاب هي العملية الفنية لجوهر النشاط التأميني ككل.

ويعتبر قطاع التأمين من القطاعات الحساسة للمتغيرات الاقتصادية، لذا يقتضي الأمر من شركات التأمين أن تكون كل عمليات الاكتتاب بها سليمة وأسعارها عادلة وموائمة للأخطار حتى تستطيع أن تحتل مركز تنافسي سواء على المستوى المحلي أو المستوى العالمي، ومما لاشك فيه أن نتائج أعمال شركة التأمين وقدرتها على الاستمرار في مزاولتها أعمالها بنجاح يتوقف إلى حد كبير على كفاءة عملية الاكتتاب في الأخطار ، حيث أن أي خطأ في قبول أو تصنيف الأخطار المعروضة على شركة التأمين يترتب عليه تحصيل أقساط أقل أو أكثر من اللازم لتغطية كافة النفقات المتعلقة بالتأمين مما يؤدي إلى خسائر في نتائج أعمال شركة التأمين⁽²⁾.

(1) د، محمد عبد المولى عثمان، " قياس كمي لقرارات الاكتتاب وعلاقتها بخصائص عملاء التأمين على الحياة "

"، المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة

دراسة تطبيقية على إحدى شركات التأمين

طنطا، العدد الأول، 1996م ، ص 43

(2) وائل حنفي محمود، " قياس الربح الفني في ظل معايير الجودة الأيزو "، رسالة ماجستير في التأمين، جامعة

أسيوط، 2008 ، ص 62

ونجد أنه من أهم التغيرات التي حدثت بالسوق المصري هي السماح لشركات التأمين الأجنبية بدخول سوق التأمين المصري حيث صدر القانون 91 لسنة 1995 ليسمح بمشاركة أجنبية بنسبة 49% وبعد ذلك تم تعديل القانون بموجب القانون 156 لسنة 1998 ليسمح بمشاركة أجنبية بنسبة 100% ليصبح عدد الشركات العاملة في السوق المصري 17 شركة منها أربع شركات براس مال مصري، 13 شركة براس مال أجنبي مما جعل الشركات تتنافس في تخفيض الأسعار للحصول على أكبر قدر ممكن من الاقساط وهذا بدوره يؤدي إلى حدوث خسائر في نشاط الاكتتاب وهذه الخسائر يتم تغطيتها من النشاط الاستثماري ، وقد صدر القانون رقم 118 لسنة 2008 والذي ألزم شركات التأمين التي تجمع بين نشاطي تأمينات الحياة وتأمينات الممتلكات بأن تفصل بينهم في خلال سنتين من تاريخ صدور القانون ويجوز مد هذه المهلة لمهلة أخرى بموافقة الهيئة، حيث أدى ذلك إلى أن أصبح عدد شركات التأمين التابعة لقطاع الأعمال العام شركتين أحدهما للتأمينات العامة والأخرى لتأمينات الحياة، في حين أن عدد شركات التأمين الأخرى المسجلة بالهيئة أصبح عددها 28 شركة ليكون الإجمالي 30 شركة (بعضها برأسمال مصري والأخرى براس مال أجنبي والبعض الآخر براس مال مشترك⁽¹⁾).

ولكي تستطيع الشركات المحلية الصمود أمام المنافسة العالمية عليها القيام بمراجعة وتقييم سياستها الاكتتابية، ونتائج نشاطها من فترة لأخرى للوقوف على أوجه الخلل والقصور لعلاجها ونقاط القوة لتتميتها ، بما يمكنها من الاستمرار في السوق ، وكذلك المحافظة على حصتها السوقية ، بل والعمل على زيادتها بما يضمن تدعيم الموقف التنافسي وزيادة احتمالات تعظيم الربحية ، خاصة في حالة كبر حجم الحصة السوقية للشركة ، وذلك سوف يساعدها في تحقيق قانون الأعداد الكبيرة مما يؤدي إلى اقتراب النتائج الفعلية من النتائج المتوقعة ومن ثم التخطيط الجيد لسياسة الشركة وتحقيق أرباح^(١) ومن المعروف أن شركات التأمين غالباً عبارة عن مشروع تجارى يهدف إلى تحقيق أرباح وبالتالي فإن قياس ناتج الاكتتاب التأميني يعتبر احد مقاييس نجاح الإدارة في إتباع سياسة اكتتاب

(1)- More details available at:

http://www.efsa.gov.eg/content/efsa2_ar/efsa2_merge_page/eisa_merge_page.htm

(2) د، محمد كامل سيد احمد، "تقييم كمي لسياسة إعادة التأمين الخارجي بشركات التأمين المباشر المصرية " دراسة تطبيقية على تأمين أخطار الحريق "، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين 'كلية التجارة جامعة القاهرة' ، العدد الثاني والخمسون، السنة الثامنة والثلاثون، 1998 م، ص ص 145-146 ،

جيدة وتقوم هيئات الإشراف والرقابة على التأمين على مستوى العالم بمراقبة أداء شركات التأمين العاملة في أسواقها وذلك لحماية حقوق حملة الوثائق وبالرجوع إلى القانون المصري رقم 10 لسنة 1981 م والمعدل بالقانون رقم 91 لسنة 1995م (ص 5 ، 6) نجد بالمادة (6) أن الهيئة العامة المصرية للرقابة المالية تهدف إلى تحقيق الأغراض الآتية :

- ضمان تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للنشاط التأميني ،
- حماية حقوق حملة وثائق التأمين والمستفيدين منها،
- الحفاظ على المدخرات الوطنية ،
- كفالة سلامة المراكز المالية لشركات التأمين والتنسيق ومنع التضارب بينهم ،
- المشاركة في تنمية الوعي التأميني في البلاد ،
- توثيق روابط التعاون والتكامل مع هيئات الإشراف والرقابة على المستوى العربي والإفريقي والعالمي ،
- الارتقاء بالمهنة التأمينية والإسهام الفعال في توفير الخبرات وبالتالي نجد أن الهدف الأساسي للهيئة العامة المصرية للرقابة المالية هو حماية حقوق حملة الوثائق وذلك من خلال منع المنافسة الضارة بين شركات التأمين في تخفيض الأسعار وذلك للحصول على أكبر قدر ممكن من الإقساط حيث أن هذه المنافسة في تخفيض الأسعار سوف تؤدي إلى حدوث خسائر في ناتج الاكتتاب التأميني ،

ثانيا:- مشكلة الدراسة

لكي تتمكن شركات التأمين من تحقيق أهدافها والتزاماتها تجاه حملة الوثائق والمساهمين فإن ذلك يستلزم سياسات رشيدة للاكتتاب حيث ان شركات التأمين تقوم بنشاطين رئيسيين هما :

*** النشاط الاكتتابي :** ويتمثل في تقييم الأخطار المعروضة على شركات التأمين من خلال وضع سياسات اختيار وقبول الأخطار

***النشاط الاستثماري :** ويتمثل في استثمار الأموال المتراكمة لدى شركات التأمين

وبفحص ناتج الاكتتاب التأميني خلال فترة الدراسة لاجمالي السوق ككل من 2003 / 2004 وحتى 2010 / 2011 كان كالتالي :

جدول (1)

ناتج الاكتتاب التأميني بالنسبة إلى فائض النشاط التأميني ككل وذلك لإجمالي السوق (*)

السنة	ناتج الاكتتاب	ناتج الاستثمار (استثمارات مخصصة)	فائض أو عجز النشاط التأميني	نسبة الاكتتاب الى النشاط التأميني	نسبة الاستثمار إلى النشاط التأميني	إجمالي النسب
2004/2003	(92946)	417716	324770	(28,6 %)	128,6 %	100 %
2005/2004	(287779)	721824	434045	(66,3 %)	166,3 %	100 %
2006/2005	(971782)	1229185	257403	(377,5 %)	477,5 %	100 %
2007/2006	(792720)	9600510	8807790	(9 %)	109 %	100 %
2008/2007	(1131853)	1727647	595794	(189,9 %)	289,9 %	100 %
2009/2008	(206222)	808871	602649	(34,2 %)	134,2 %	100 %
2010/2009	(798133)	946684	148551	(537 %)	637 %	100 %
2011/2010	(585090)	1059836	474773	(123 %)	223 %	100 %

(*) المصدر:- الكتاب الإحصائي السنوي لنشاط التأمين في مصر خلال الفترة من 2003 / 2004 وحتى 2010 / 2011 أعداد مختلفة.

ملاحظات :

فائض أو عجز النشاط التأميني بالنسبة لتأمينات الممتلكات والمسئولية يعادل :

(إجمالي الإيرادات - إجمالي المصروفات)

كمثال في عام 2004/2003 ، نجد أن فائض أو عجز النشاط التأميني بالنسبة لإجمالي السوق

$$\text{يعادل } 324770 = 1480312 - 1805145$$

- صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة وهو ناتج العمليات الاستثمارية التي تقوم بها شركات التأمين وهو معطى في قائمة الإيرادات والمصروفات لتأمينات الممتلكات

والمسؤوليات بالكتاب الإحصائي السنوي لنشاط سوق التأمين وهو في عام 2004 مقداره
417716 ألف جنيه

- ناتج الاكتتاب التأميني حيث يمثل ناتج العمليات التأمينية لتأمينات الممتلكات والمسؤوليات ويمكن الحصول على قيمته بطريقتين :

الطريقة الأولى لحساب ناتج الاكتتاب التأميني :

١ - فائض أو عجز النشاط التأميني = ناتج الاكتتاب + صافي الدخل من الاستثمارات

بالتطبيق على عام 2004 كمثال

$$\therefore 324770 = \text{ناتج الاكتتاب} + 417716$$

$$\therefore \text{ناتج الاكتتاب} = 417716 - 324770 = -92946$$

الطريقة الثانية لحساب ناتج الاكتتاب التأميني :

ناتج الاكتتاب التأميني لتأمينات الممتلكات = إجمالي الإيرادات لقطاع تأمينات الممتلكات -

[إجمالي المصروفات + صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة]

بالتطبيق على عام 2004/2003 كمثال

$$\therefore \text{ناتج الاكتتاب التأميني} = 1805145 - [417716 + 1480312] = -92946$$

ولأن فائض أو عجز النشاط التأميني ككل يمثل ناتج الاكتتاب وناتج الاستثمار فانه يمكن اعتبار انه يمثل نسبة 100% وبالتالي يمكننا تحديد نسبة كل من ناتج الاكتتاب وناتج الاستثمار كنسبة من فائض أو عجز النشاط التأميني كالتالي

∴ نسبة ناتج الاكتتاب التأميني إلى فائض أو عجز النشاط التأميني

$$\text{ناتج الاكتتاب التأميني} \quad (92946)$$

$$= \frac{\quad}{324833} = \frac{\quad}{\quad} = (28,6\%)$$

$$\text{فائض أو عجز النشاط التأميني}$$

نسبة صافي الدخل من الاستثمار إلى فائض النشاط التأميني

صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة

= _____ =

فائض أو (عجز) النشاط التأميني

417716

%128,6 = _____ =

324833

وهكذا في باقي السنوات

ويتضح من ذلك :

- ١ - وجود عجز مستمر في ناتج الاكتتاب التأميني في تأمينات الممتلكات وذلك بالنسبة لإجمالي السوق وكذلك إجمالي الفروع ، ويتضح أيضاً أن النشاط الاستثماري لشركات التأمين هو المسئول عن تغطية خسائر الاكتتاب وتحقيق فائض ، حيث أن النشاط الاكتتابي يحقق خسائر كبيرة جداً كما أن نسبة مساهمة العمليات التأمينية خلال فترة الدراسة بالنسبة لإجمالي السوق وإجمالي الفروع تكاد تكون منعدمة وذلك نتيجة للعجز المستمر في ناتج عمليات الاكتتاب ،
- ٢ - يوجد ارتفاع لمتوسط قيمة الفائض الاستثماري في الفترة من 2003/2004 وحتى 2010/2011 وذلك نتيجة للفائض الدائم في العمليات الاستثمارية ، وهذا يدل على أن شركات التأمين لا تركز على العمليات الفنية المتمثلة في اختيار وانقاء الأخطار الجيدة ، ولكنها تركز نشاطها على الحصول على أكبر قد ممكن من الأقساط بهدف توجيهها إلى العمليات الاستثمارية ، وبناءً على ما سبق ، يتبين أن هناك أوجه قصور في السياسة الاكتتابية والتي ينتج عنها العجز الظاهر في الجدول السابق بسوق التأمين المصري لقطاع تأمينات الممتلكات ومن هذا المنطلق فإنه يوجد ضرورة لدراسة العوامل المؤثرة على ناتج الاكتتاب التأميني من خلال دراسة العلاقة بين ناتج الاكتتاب التأميني (متغير تابع) والعوامل المؤثرة فيه سواء كانت متغيرات كمية أو وصفية (متغيرات مستقلة) وذلك من خلال استخدام الأساليب الكمية فضلاً عن معرفة مدى معنوية هذه العلاقة وذلك لمساعدة متخذي القرار في إتباع سياسة اكتتاب سليمة تساعد على تقليل خسائر الاكتتاب مستقبلاً،

ومما سبق يمكن تحديد مشكلة البحث في ان شركات التأمين على الممتلكات العاملة بالسوق المصرى غالبا ما تعتمد فى نتائج اعمالها على نشاط الاستثمار وليس على النشاط الاكتتابى على الرغم من انة النشاط الاساسى لشركات التأمين.

ثالثا:- هدف البحث

- يهدف البحث إلى قياس وتقييم الأداء في شركات التأمين حيث ان توافر معلومات عن العوامل المؤثرة على ناتج الاكتتاب التأميني (فائض أو عجز) يعد من الأمور الهامة في رسم السياسة الاكتتابية لشركات التأمين وذلك من خلال :
١. فحص العلاقة بين ناتج الاكتتاب التأميني والعوامل المؤثرة عليه وذلك لتقييم أداء الشركات من الناحية الفنية بالنسبة للتأمينات العامة ،
 ٢. تحليل العوامل الكمية والوصفية التي تؤثر على ناتج الاكتتاب التأميني وذلك بهدف الوصول إلى تحديد أكثر العوامل المؤثرة على ناتج الاكتتاب التأميني،
 ٣. التخطيط الجيد للسياسة الاكتتابية لشركات التأمين في المستقبل حيث أن السياسة الاكتتابية لشركات التأمين تختلف في القطاع العام عنها في القطاع الخاص وكذلك في القطاع الاستثماري

رابعا:- أهمية البحث

ترجع أهمية البحث إلى عدة عوامل أهمها ما يلي :

- (١) دور النشاط الاكتتابي لشركات التأمين وأثره في ناتج النشاط التأميني ككل حيث أن ناتج النشاط التأميني يتمثل في (ناتج اكتتاب وناتج استثمار) ،
- (٢) يترتب على تحديد العوامل التي تؤثر على ناتج الاكتتاب التأميني ودراستها مساعدة الإدارة العليا بشركات التأمين في رسم سياسات اكتتاب رشيدة وبالتالي تنمية فائض النشاط التأميني ككل
- (٣) تساعد دراسة العوامل المؤثرة على السياسة الاكتتابية في وضع برامج تأمينية جديدة مثل الاعتماد على بعض الوثائق المستحدثة في السوق العالمى وكذلك التركيز على التسويق واختيار الأخطار الجيدة بما يساعد على ترشيد النفقات المتمثلة في التعويضات،
- (٤) دخول شركات التأمين الأجنبية لممارسة أعمال التأمين في مصر وما يترتب عليه من إطلاق حرية المنافسة في الأسعار وغالبا ما تكون هذه الشركات فروع لشركات تأمين أجنبية كبيرة

مما يؤكد على أهمية دراسة السياسة الاكتتابية لشركات التأمين المباشرة العاملة في السوق المصري سواء كانت قطاع عام أو خاص أو استثماري ،

خامسا:- فرضية الدراسة

تعتمد الدراسة على مجموعة من الفروض هي :

الفرض الأول : " توجد علاقة معنوية بين الاتجاهات الشخصية لمديري الخطر (مديرى الاكتتاب ومديرى الادارة العليا) وناتج الاكتتاب التأميني "

الفرض الثاني : " توجد علاقة معنوية بين سياسة التدريب التى تتبعها شركات التأمين وناتج الاكتتاب التأميني "

الفرض الثالث : " توجد علاقة معنوية بين معوقات إجراءات الاكتتاب وناتج الاكتتاب التأميني "

الفرض الرابع : " توجد علاقة معنوية بين الالتزام بقوانين الإشراف والرقابة على التأمين وناتج الاكتتاب التأميني "

سادسا:- حدود البحث

١. يركز البحث على دراسة العلاقة بين ناتج الاكتتاب التأميني (متغير تابع) والعوامل المؤثرة عليه (مجموعة المتغيرات المستقلة) وهى : (صافى الإقساط ، و صافى التعويضات ، المخصصات الفنية ، المصروفات العمومية والإدارية، والعمولات وتكاليف الإنتاج)، وكذلك بعض المتغيرات الوصفية مثل (سياسة الإدارة العليا في قبول الأخطار ،مهارات وخبرات القائمين بعملية الاكتتاب ، معوقات إجراء الاكتتاب ، الاتجاهات الشخصية لمديرى الخطر ، قوانين الإشراف والرقابة على التأمين ومدى التزام الشركات بها)، وكذلك أثر دمج شركات القطاع العام في شركة مصر لتأمينات الممتلكات بالنسبة للتأمينات العامة على فائض أو عجز النشاط التأميني ككل،

٢. تقتصر الدراسة الميدانية على المديرين والعاملين بإدارات الاكتتاب وبعض مديري الادارة العليا فى كلا من شركة مصر لتأمينات الممتلكات كممثلة للقطاع العام (المركز الرئيسى بالقاهرة وفرع المنيا) وشركات ممثلة للقطاع الخاص وتشمل (قناة السويس للتأمين والدلتا للتأمين والمهندس للتأمين) وشركات اخرى ممثلة للقطاع الاستثماري وتشمل (شركة AIG تشارتس و رويال للتأمين واليانز للتأمين) ويرجع اختيار الباحث الى هذه الشركات وذلك لانها تمتلك اكبر حجم اقساط وبالتالي سوف تكون ممثلة للقطاع الاستثمارى حيث بلغت جملة اكتتابات شركة AIG تشارتس فى عام 2010/ 2011 حوالى 271 مليون جنية وكانت اكتتابات شركة اليانز

223,4 مليون جنية في 2010/ 2011 وكانت جملة اكتتابات شركة رويال 136 مليون جنية في 2010/ 2011 وهم بذلك اكبر الشركات حجم اقساط في القطاع الاستثماري. ٣. تم اتباع اسلوب العينة بالتطبيق على المراكز الرئيسية للشركات محل الدراسة، ويرجع ذلك الى صعوبة تغطية كافة الفروع والمراكز الرئيسية لكلا من شركات القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع الاستثماري وذلك بالتطبيق على العاملين بإدارة الاصدار وكذلك بعض مديري الادارة العليا، وبالتالي تم التطبيق على المراكز الرئيسية لهذه الشركات. وفي سبيل تحقيق ذلك سوف يتم الاعتماد على الكتاب الإحصائي السنوي لنشاط سوق التأمين في مصر في الفترة من 2003 وحتى 2011.

سابعا: - الدراسات السابقة

1- دراسة د، عادل منير 1995⁽¹⁾ :

تعد دراسة عادل منير (1995) من الدراسات الهامة في مجال ربحية شركات التأمين حيث اعتمدت الدراسة على تحليل لديناميكية العلاقة بين خصائص سوق التأمين ومستوى الأداء ونتائج أعمال شركات التأمين ، وقد تعرضت الدراسة إلى أن هناك عناصر عديدة تؤثر في تحديد ربحية شركات التأمين منها ما يتصل بالخطر وطبيعته ودرجة خطورته ،ومنها ما يتصل بكفاءة سياسات الاكتتاب والتسويق وتسوية التعويضات ،ومنها ما يتصل بخصائص سوق التأمين ،من حيث درجة المنافسة وحجم الطلب الإجمالي وقوانين الإشراف والرقابة ،

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة قوية وواضحة بين خصائص هيكل السوق ومستوى الأداء أو ربحية شركات التأمين في الآتي (حجم شركة التأمين ،مستوى المشاركة النسبية ،مستوى المنافسة الخارجية) وتوضح هذه النتائج أهمية قيام شركات التأمين بالتخطيط طويل الأجل بالإضافة للتخطيط قصير الأجل وذلك عند وضع سياسات التسويق والاكتتاب وذلك بهدف تعظيم مستوى الربحية وجودة الخدمة التأمينية ،

وتوصلت الدراسة أيضاً إلى وجود علاقة بين الحد الأدنى لكفاءة حجم راس مال شركة التأمين ومستوى التركيز في السوق المصري حيث أن جهات الإشراف والرقابة على التأمين تتجه إلى

د، عادل منير عبد الحميد، " تحليل العلاقة بين خصائص هيكل السوق ومستوى ربحية شركات التأمين في السوق المصري، المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد 21، يونيو 1995م، ص 96

تحديد الحد الأدنى لرأس المال والاحتياجات الواجب توافرها وتحقيقها بكل شركة تأمين وذلك حتى تصل إلى الحد الأدنى من الحجم الذي يمكنها من تحقيق كفاءة عالية وتقوية مركزها التنافسي في السوق ، وهذه النتيجة تشير إلى وجود تأثير لاقتصاديات الحجم والاستفادة من مزايا الحجم الاقتصادي الأمتل لشركة التأمين في تحقيق السيادة في السوق وتركز الإيرادات في يد عدد محدود من شركات التأمين مما يزيد مستوى المنافسة ،

2-دراسة د، احمد عبد الفتاح على (1997)⁽¹⁾ :

قامت هذه الدراسة بتحليل ربحية الاكتتاب في شركات التأمين لتأمينات الممتلكات والمسئولية المدنية ، وذلك بغرض التعرف على الخصائص التي تميز شركات التأمين الأكثر ربحية عن تلك الأقل ربحية لعملية الاكتتاب بتأمينات الممتلكات والمسئولية وقد تم التمييز بين الشركات الأكثر ربحية والأقل ربحية على أساس ثلاث مجموعات رئيسية تتكون من عدد من المتغيرات كالتالي :

١ خصائص هيكل السوق وتشمل (الحصة السوقية للشركة، التكلفة النسبية للوحدة، مقياس الحد الأدنى للكفاءة ،حجم الشركة) ،

٢ خصائص الإدارة المالية وتشمل (دخل الاستثمار، الدخل النسبي للاستثمار، معدل تعرض الاكتتاب، نسبة القسط إلى الفائض ،

٣ خصائص عمليات التأمين وتشمل (درجة التركيز النوعي لعمليات التأمين ،معدل النمو ،انتقاء الخطر ،مراقبة الخسارة ، وقد توصلت الدراسة إلى أن أكثر العوامل تأثيراً على ربحية الاكتتاب في تأمينات الممتلكات والمسئولية في شركات التأمين المصرية هي :

أ-حجم الشركة، ب-عائد الاستثمار، ج- نسبة القسط الى الفائض

3 - دراسة د، عادل منير (1998)⁽²⁾ :

(1) د، احمد عبد الفتاح على، " استخدام تحليل التمايز في تحليل ربحية الاكتتاب في التأمينات العامة في مصر"، المؤتمر الثاني والثلاثون للإحصاء وعلوم الحاسب وبحوث العمليات ،معهد الدراسات والبحوث الإحصائية ،جامعة القاهرة ، ص،ص 13-15 ديسمبر 1997م

(2) د، عادل منير عبد الحميد، "محددات أداء شركات التأمين الكويتية، دراسة تحليلية ، المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت، المجلد الخامس، العدد الثاني ،مايو 1998 م، ص،ص 431 - 451 ،